

الاستهلاك والتنمية

علي كنعان

كلية الاقتصاد — جامعة دمشق

المحتويات:

— أولاً: الاستهلاك كمتغير اقتصادي

أولاً: العلاقة بين الاستهلاك والدخل

ثانياً: نظريات الاستهلاك والدخل

— ثانياً: الاستهلاك كمتغير اجتماعي

أولاً: محددات الاستهلاك الاقتصادية

ثانياً محددات الاستهلاك الاجتماعية

ثالثاً: الاستهلاك والوعي الاجتماعي

رابعاً: الاستهلاك والقومية والحضارة

خامساً: الاستهلاك وعلم الاجتماع الصناعي

سادساً: الاستهلاك والفقير

ثالثاً: دور الاستهلاك في التنمية الاقتصادية

أولاً: الاستهلاك وتنمية الطلب

ثانياً: الميل الحدي للاستهلاك المضاعف

ثالثاً: الاستهلاك ودور الدولة

رابعاً: تطوير العادات الاستهلاكية

خامساً: تأجيل الاستهلاك تنمية الغد

رابعاً: المقترحات والتوصيات

مقدمة:

إن تطور وسائل الاتصال وثورة المعلومات قد ساهمت بشكل كبير في الاطلاع على تجارب ومعارف الآخرين، في حين كان هذا الأمر يتطلب سنوات بل عقود من الزمن في القرن الماضي، وما شبكة الانترنت إلا أحد أهم الوسائل المعرفية والعلمية الهامة في هذا المجال حيث يستطيع الدارس الاطلاع على دراسات وأبحاث في غاية الأهمية وللمراكز العلمية العالمية أي أصبح بإمكان الدول النامية تقصير المسافات طالما أنها تحصل على المعلومات والدراسات وتجارب الآخرين بشكل مجاني.

إضافة إلى ذلك أصبح بمقدور الدول النامية الحصول على التكنولوجيا المتطورة من عدة مصادر أوروبية أمريكية أو أسيوية في الوقت الذي كانت محظورة في السابق.

أي ينبغي على الدول النامية الاستفادة من جميع هذه المزايا وتوظيفها في خدمة التنمية، لكن الأمر يتطلب التخطيط الواعي والمهاتف الذي يمكن من خلاله رسم معالم الاستراتيجية الوطنية في التنمية، وإعطاء الدور المتميز للدولة لأنه بدون دولة لا يمكن تحقيق التنمية ولا يمكن الوصول إلى ما يسمى (دولة الرفاه)، وما دعوات الخصخصة أو الليبرالية الجديدة إلا ضرب من ضروب التبعية للغرب وتفشيل المبادرات الوطنية واستنزاف للقدرات الذاتية.

فالسؤال المطروح على بساط البحث: هل تستطيع أي دولة نامية إعداد استراتيجية وطنية للتنمية؟ وكم يستغرق إنجاز هذه الاستراتيجية في ظل الظروف الراهنة؟ ثم هل يمكن الاستفادة من العادات والتقاليد الاستهلاكية في الإسراع بإنجاز الأهداف أم أن هذه العادات تقف حجرة عثرة في وجه هذا التطور؟ أسئلة كثيرة تطرح في هذا المجال.

للإجابة عليها لا بد من تقسيم بحث الاستهلاك إلى ثلاث أقسام

القسم الأول: الاستهلاك كمتغير اقتصادي

القسم الثاني: الاستهلاك كمتغير إجتماعي

القسم الثالث: دور الاستهلاك في التنمية

أولاً: الاستهلاك كمتغير إقتصادي:

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية حيث تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية ثم التعرف على دور العادات والتقاليد في تنمية أو تخفيض الاستهلاك، وهل يمكن الاستفادة من هذه العادات لخدمة الاستهلاك، والتنمية معاً. فالادخار هو الجزء الثاني من الدخل وهو معاكس للاستهلاك أي إذا ازداد الاستهلاك ينقص الادخار وإذا زاد الادخار يزداد الاستثمار ثم يزداد استهلاك المستقبل.

وثمة من يتسأل هل يوجد معدلات عالمية لحجم الاستهلاك من الدخل القومي؟ وأيها أفضل استهلاك اليوم أم استهلاك الغد؟

أولاً العلاقة بين الاستهلاك والدخل:

يطلق على الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك، أما الجزء الذي لا يستخدم فيطلق عليه الادخار.

فالادخار: هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاكية⁽¹⁾.

وقد يكون الإنفاق أكبر من الدخل نفسه وحينئذ نكون أمام ادخار سلبى أي ننفق من المدخرات السابقة أو الممتلكات.

$$\text{الدخل الممكن التصرف به} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

$$د = س + خ$$

ولكن مالذي يحدد القدر من الدخل الذي ينفق للاستهلاك؟

لقد أكدت نظرية كينز في الاستهلاك هذا الأمر حين وضحت (القانون النفسي الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون كقاعدة وفي المتوسط، إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في الدخل)

(1) جيمس جوارتيبي رجاردا استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن دار المريخ — الرياض 1988 ص 237.

أ- الميل المتوسط للاستهلاك: هو النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الجاري والدخل الممكن التصرف به.

$$\frac{\text{الاستهلاك الجاري}}{\text{الدخل الممكن التصرف به}} = \text{الميل المتوسط للاستهلاك}$$

ب- الميل الحدي للاستهلاك:

هو الجزء من الدخل الإضافي الممكن التصرف به الذي ينفق على الاستهلاك

$$\frac{\text{الاستهلاك الإضافي}}{\text{الدخل الممكن التصرف به الإضافي}} = \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

$$\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{د}} = \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

ج- المضاعف: هو الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة في الإنفاق بالنسبة للدخل، أو هو المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق عن طريق ما تزداد له هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق القومي على الاستهلاك⁽¹⁾.
كما ويمكن القول: بأن المضاعف هو العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الأولي ليحقق زيادة كلية في الدخل.

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{م}$$

أو هو:

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{م}$$

(1) المؤلف: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسينين دمشق 1997 ص 177

ثانياً: نظريات الدخل والاستهلاك:

1- نظرية الدخل النسبي لدوسنبري

تفترض هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بعوامل نفسية خلال الدخل المادي. لذا فإن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الحالي فقط وإنما على دخول الآخرين في البيئة نفسها. وكذلك على معدلات ونمط الاستهلاك في الفترات السابقة، بمعنى أن استهلاك الفرد يتوقف على أعلى دخل يحصل عليه في الفترة السابقة).

وتفترض النظرية أنه من السهل زيادة المستهلك لمعدلات استهلاكه عند زيادة دخله، ولكن من الصعب العودة على مستويات الاستهلاك السابقة عند انخفاض دخله. وعليه فإن معدلات الاستهلاك في المدى القصير في تزايد مستمر بسبب التقليد والمحاكاة.

2- نظرية الدخل الدائم لفريدمان

تفترض هذه النظرية كما صاغها فريدمان أن كلاً من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل دائم وعابر. وحسب ذلك التقسيم فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم. حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالتغيرات المفاجئة في الدخل وهو ما أسماه فريدمان بالدخل العابر (أو الانتقالي). وافترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو نسبة من الدخل الدائم، أي العلاقة بينهما علاقة تناسبية (أي بدون ثابت).

3- نظرية دورة الحياة لمودغلياني وآندو

تفترض هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بعوامل نفسية خلافاً لعامل الدخل، فالمستهلك يتخذ قراراته الاستهلاكية حسب توقعات دخله المستقبلي بحيث يحاول المحافظة على نمط استهلاكي أو مستوى معيشة مستقر خلال سنوات حياته. لذا فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون منخفضاً خلال المراحل الأولى لتكوين سلة ادخار تساعد على التمتع والعيش برحاء حتى آخر مراحل الحياة.

ومن أبرز نتائج نظرية دورة الحياة العلاقة بين الاستهلاك وتغيرات أسعار سوق الأوراق المالية. فقيمة ما يحتفظ به الأفراد من أوراق مالية إنما هي جزء من ثروتهم، فمثلاً عند الارتفاع أسعار الأوراق المالية يؤدي إلى تعظيم الثروة مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك. وهذا ما حدث في الولايات المتحدة في نهاية تسعينيات القرن العشرين. حيث أدت فقاعة أسواق المال في الولايات المتحدة والارتفاعات الهائلة في أسعار أسهم شركات الاتصالات والمعلوماتية إلى ارتفاع كبير في حجم الاستهلاك بسبب الشعور بالثروة وتمكن مالكي الأسهم من الاقتراض من المؤسسات المصرفية لتمويل إنفاقهم الاستهلاكي.

وفي الحقيقة فقد بلغ الميل الحدي للاستهلاك في تلك الفترة أكثر من الواحد، وهي حالة نادرة و
مخالفة لافتراضات النظرية الاقتصادية.

ثانياً: الاستهلاك كمتغير اجتماعي:

إن أهم القضايا التي تواجه الشعوب والمجتمعات في الظروف الراهنة في قضية تدويل العادات والتقاليد وقد بدأت بأشكال بسيطة من خلال تدويل عادات الاستهلاك، فالشركات متعددة الجنسيات بدأت بنشر فروعها في كافة المدن والأقاليم ومن خلال هذا الانتشار بدأت المجتمعات تستهلك الأطعمة وتلبس الأزياء التي تقدمها هذه الشركات وبذلك بدأ الاستهلاك المحلي سواء في مجال الأغذية أو الأحذية أو الألبسة يتأثر لدرجة أنك تشاهد 20% من المدن الكبرى في العالم قد تشابه في أنماط استهلاكها.

إن توجهات العولمة بما تحمله من توحيد أنماط الإنتاج والرسوم وإزالة القيود المفروضة على السلع سوف تساعد على توحيد أنماط الاستهلاك وقد ظهر ذلك بشكل واضح من خلال الأدوات التالية:

1— توجه منظمة التجارة العالمية لتوحيد إجراءات التعامل وتوحيد الرسوم الجمركية وحرية تبادل السلع والخدمات الأمر الذي يساعد على سيطرة الشركات الكبرى ونشر منتجاتها في الأسواق وبأسعار رخيصة مما يدفع الأفراد لاستهلاكها وبذلك تزول العادات المحلية بشكل تدريجي.

2— تطور وسائل الإتصال والمعلوماتية والإنترنت مما ساعد التجار ورجال الأعمال لاستيراد السلع الرخيصة ونشرها في الأسواق بهدف الاستهلاك لقد شجعت ثورة الاتصالات على انتقال عادات الاستهلاك من بلد لآخر وفي النهاية سوف تجد شبه توحيد للعادات الاستهلاكية.

3— وحدة وسائل الإنتاج: حيث استطاعت الشركات الأوربية الكبرى والأمريكية واليابانية اعتماد أنماط محددة من الآلات والشركات الصغيرة تلتزم بهذه الآلات والشعوب تلتزم باستهلاك هذه المنتجات سواء كانت في مجال اللباس والغذاء أو حتى في مجال السكن خاصة (السكن مسبق الصنع).

إن عادات الاستهلاك المتباينة سوف تصبح في يوم من الأيام متماثلة نظراً لتوحيد وسائل الإنتاج ونشر سلع متماثلة في جميع الأسواق العالمية.

فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل يتأثر الاستهلاك بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وهل يمكن المحافظة على أنماط استهلاكية خاصة بكل مجتمع؟

بالطبع يتأثر الاستهلاك بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وسوف نتناولها بشكل مفصل.

أولاً: محددات الاستهلاك الإقتصادية:

يتأثر الاستهلاك كمتغير إجتماعي بالعوامل الإقتصادية قبل العوامل الإجتماعية ويمكن أن تؤدي العوامل الإقتصادية لذوبان العوامل الإجتماعية وأهم هذه العوامل:

1- مستوى الدخل:

يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك.

لقد قدم ملتون فريدمان رئيس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو تفسيراً للعلاقة بين الدخل والاستهلاك: عندما قال يتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم، فالمواطن ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن يخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا زاد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للدخار⁽¹⁾.

أي يتحدد استهلاك الفرد أو العائلة بالدخل الدائم وليس الدخل الحالي وكل ما يحصل في الفترة القصيرة لا يعبر عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

2- المستوى العام للأسعار:

يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100 سلعة وخدمة فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار وإذا كان الارتفاع شديداً سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تتحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخل بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

3- سعر الفائدة:

إن المتغير الإقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر

(1) جيمس جوارتيني — ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن دار المريخ، الرياض 1988 ص 248—
249.

الآثمان، فمن وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائداً للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية⁽¹⁾.

وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل فكلما ازداد معدل سعر الفائدة تزداد المدخرات لدرجة أنه وصل سعر الفائدة إلى 15% في كوريا ووصلت المدخرات إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجز لهم نفعاً في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

4- تشكيلة السلع والخدمات:

يتصرف المستهلك بدخله استناداً لما يشاهده من سلع وخدمات، فإذا ازداد الدخل ولم يجد المستهلك عرضاً وبيعاً من السلع والخدمات بأنه يضطر للادخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض، والعرض يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها وبشكل عام فإن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تؤثر على الطلب الكلي وعلى الاستهلاك فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح المجال واسعاً لاستهلاك جديد للمقارنة بين عام 2007 وعام 1985 توضح لنا بأن مجالات توسع الاستهلاك وزيادته الآن هي أفضل بكثير من ذلك العام عندما كانت السلع غير متوفرة.

ثانياً: محددات الاستهلاك الاجتماعية:

ولقد ارتبط الاستهلاك تاريخياً بالعادات والتقاليد الشعبية والثقافية العامة والدين والتراث، فظهرت الأمثال الشعبية التي تحض على الادخار وتأجيل الاستهلاك مثلاً (ادخر لوقت الحاجة) لا تبذر في الاستهلاك، خير الأمور أوسطها وغيرها من حكم وأمثال وآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تحدد فكرة الاستهلاك وحجم الادخار.

(1) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2003 ص

(2) المؤلف: تجربة دول جنوب شرق آسيا والدروس المستفادة منها.

1- العادات والتقاليد الاجتماعية:

هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الفئات الاجتماعية وداخل هذه الفئات والجماعات في مجرى النشاط المشترك وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلى مادية تتشكل بصورة مستقلة عن حياة وعي الأفراد وإدراكهم وإلى أيديولوجية تظهر على أرضية الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية وتظهر على شكل أفكار سياسة وقانونية وأخلاقية ودينية⁽¹⁾..

إن العلاقات الاجتماعية في جانبها الروحي من أفكار وقيم وأخلاق واحترام الآخرين (محبة الكبار والعطف على الصغار) ومساعدة الفقراء والمحتاجين والتعاون على إنجاز الأعمال الصعبة ومساعدة الجوار لبعضهم البعض والمشاركة في الأفراح والمواساة في الأحزان وزيارة المريض وغيرها جميعها عادات وتقاليد تؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك والادخار معاً، فكيف يظهر ذلك؟ إن تعاون الأفراد في بناء مسكن سوف يخفض حجم الاستهلاك لأن ثمن التكلفة سوف توزع لعدة بائعين، كذلك تعاون الأفراد في الأفراح والأتراح يمكن أن يخفض حجم الاستهلاك فيما لو كان الفرد سيقوم به بمفرده ودون مساعدة كذلك تؤثر عادات الاستهلاك من تناول الطعام وطريقة الطبخ وتناول الحلوى والمشروبات والزيارات الشعبية والسهرات في حجم الاستهلاك وبالمقابل يؤثر مستوى التطور الإقتصادي والاجتماعي على العادات والتقاليد فكلما ازدادت مستويات التطور تزداد الفردية وينخفض حجم التعاون وبالتالي يزداد الاستهلاك وكلما ازداد حجم التعاون بين الجماعات يزداد الادخار وينخفض حجم الاستهلاك لذلك شجعت عادات وتقاليد دول جنوب شرق آسيا على تأجيل الاستهلاك وزيادة الادخار حتى وصل الادخار إلى 40% من الدخل وهي من أعلى النسب العالمية.

2- الدين والاستهلاك الاجتماعي:

لقد نظم الدين الإسلامي الإنفاق الاستهلاكي بشكل واضح فممنع الإسراف ودعا للتوسط في الإنفاق قال تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء : 26]

إن المتوسط في الاستهلاك على النفس وعلى منافع المجتمع مع تحريم الإسراف والتبذير والربا والاكتناز وتقديم الزكاة يؤدي إلى توفير المدخرات اللازمة للعملية الاستثمارية في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى تطوير وتحسين ظروف العمل وظروف المجتمع بشكل عام⁽²⁾

(1) مجموعة مؤلفين: المعجم الفلسفي المختصر بترجمة توفيق سلوم دار التقدم موسكو 1986 ص 307

(2) محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي الجزء الأول، دار البيان العربي جدة 1985.

ولقد ربط الإسلام الاستهلاك بظروف المجتمع وحدد طرقه وأهدافه:
1— يجب على الفرد إشباع الحاجات الفردية (طعام ومسكن ولباس)
2— إشباع الحاجات شبه الفردية.

3— استهلاك الطيبات لمن كان دخله مرتفعاً⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ [الأعراف: 32]
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن الله يحب إن يرى أثر نعمته على عبده » (رواه الترمذي)
إن الإسلام بهذه الحالة يربط الاستهلاك بالدخل فكلما ارتفع الدخل يزداد استهلاك الفرد من السلع
الكمالية ولا يجوز التقشف أو البخل لمن لديه الامكانيات والظروف المناسبة
وكانت السمة الأساسية للاستهلاك هي التوسط في الإنفاق.

3— الثقافة الإجتماعية:

هي مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان والمجتمع وكذلك نتاج هذا النشاط وتقسّم الثقافة إلى قسمين:

الثقافة المادية: وتتضمن أساليب إنتاج الخيرات المادية.

الثقافة الروحية: وتتضمن كافة أشكال الوعي الإجتماعي (الفلسفة — الأخلاق — العلم —
الحق — الفن — الدين)⁽²⁾

إن عناصر الثقافة المادية والروحية وثيقة الارتباط ببعضها البعض وتضرب جذورها في التاريخ وهي
حصيلة المعارف التي طورها الإنسان، فالإنسان يسعى لتغيير الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه باتجاه الأفضل
ومع هذا التغيير تتطور العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك.

إن إنتاج الذرة بهدف تدمير العدو فقط قد دفع العلماء لتغيير هذا التوجه ومن هذا المنطلق دخلت الذرة
في الاستخدامات السلمية وكافة ميادين الحياة وبدأ الإنسان يستهلك هذه المنتجات بعد أن كانت عدواً
له، فالآن نعالج المرضى بالذرة ونوجه الطائرات ونحرك الآلات في المصانع حتى أن تشغيل السيارة عن بعد
أصبح عادة إستهلاكية حديثة.

إن فروع الإنتاج المادي المسؤولة عن إنتاج السلع تقدم لنا تشكيلة واسعة من السلع والخدمات والجانب
الروحي للثقافة يدفعنا لاستهلاك وزيادة النزعة الاستهلاكية وإلا كيف يعرف الإنسان المنتجات الجديدة
وما هي مزاياها وكيف يستعملها وكيف يقوم بالصيانة؟

(1) المؤلف: الإقتصاد الإسلامي، دار الحسينين دمشق 1997 ص 54—55

(2) مجموعة مؤلفين المعجم الفلسفي المختصر، مرجع سابق ص 155—156.

إن العلاقة الوثيقة بين ثقافة الإنتاج وثقافة الاستهلاك قد دفعت الأفراد ومن خلال العلم للاطلاع على آحر المخترعات العلمية والاستفادة منها فالثقافة القومية أو الوطنية لم تقف اليوم عند حد المعرفة الوطنية ومحاربة الثقافة الوطنية المقابلة، بل تعدى الأمر ذلك أن نماذج الثقافات المادية والروحية قد ساعد على زيادة حجم الاستهلاك من المنتجات الأجنبية ومن هذا المنطلق تسعى منظمة التجارة العالمية لتعميم النمط الثقافي الاستهلاكي الغربي على بقية دول العالم، ولا تستطيع أي ثقافة وطنية أن تتمسك بالإستهلاك الوطني وتحارب السلع الأجنبية إلا في حدود ضيقة لأن وسائل الاتصال والدعاية توضح للمستهلك الذي يمكنه في منزله مزايا وعيوب كل سلعة وأسعارها أي لم يعد بالإمكان محاربة أنماط الاستهلاك الوافدة.

إن ثقافة التعاون الإنتاجي بين الفلاحين لم تعد ممكنة في الظروف الراهنة لأن أنماط الإنتاج الفردي والاستهلاك الفردي قد طغت على التعاون وعلى كل فلاح أن يزرع أرضه بمفرده ويحصدها ويسوق محصوله بمفرده أو أن ينضم لشركة مساهمة كبيرة تقوم بهذا العمل أي أثرت الثقافة الوافدة على التعاون القائم وسوف تؤثر الثقافة الوافدة على طريقة تناول القهوة والشاي والمشروبات والأطعمة واللباس وغيرها.

ثالثاً: الاستهلاك والوعي الاجتماعي

يرتبط الوعي الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالوجود الاجتماعي إذ لولا هذا الوجود لما وجد الوعي وبالتالي يشكل الوجود الاجتماعي الحياة الاقتصادية بما تتضمنه من إنتاج وتوزيع واستهلاك وتنشأ العلاقات الإنتاجية فيما بين المنتجين والمستهلكين.

أما الوعي الاجتماعي فهو يشكل حياة المجتمع الروحية بما تتضمنه من نظريات سياسية وحقوقية والأخلاق والعلم والفن والأدب.

إن النظرية الماركسية تعتبر الوعي الاجتماعي تابع للوجود والتغيرات الاجتماعية أي كل حركة أو تطور في علاقات الإنتاج لا بد وأن تنعكس إيجاباً على أشكال الوعي.

أما اتجاه المثالية الذاتية المتمثل بآراء ونر توماس وفرد زنانيتسكي⁽¹⁾ والتي قامت على آراء سيجموند فرويد فإنهم يجدون استقلالية واضحة بين الوعي الاجتماعي والوجود الاجتماعي أي لا يتأثر الوعي الاجتماعي بالتغيرات الحاصلة في علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج وإنما تلعب الأفكار والآراء والتاريخ والدين دوراً هاماً في استمرار الأجيال وتوارثها، فرغم كل التطور الحاصل في المجتمع الأوروبي يرون أن الدين وأفكار الفلاسفة والحق والقانون يلعبون دوراً هاماً في تطور الوعي الاجتماعي.

(1) س . ي . بوبوف: نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر، ترجمة نزار عيون السود دار دمشق 1974 ص 29 — 40.

وفي هذا الإطار فإنني أرى بأن الوعي الإجتماعي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، لكن هذا الوعي يستقل في كثير من الأحيان عن التطورات الحاصلة وإلا ما هو مبرر وجود الدين والعادات الإنكليزية والألمانية وغيرها؟ وما هو مبرر وجود الفلاسفة ونظريات الأخلاق أي أن الأخلاق والتراث والدين والحق والقانون مفاهيم روحية تؤثر بشكل مباشرة على الإنتاج المادي وبالتالي فإننا نخلص من هذه المقدمات بين الوعي الإجتماعي والوجود الإجتماعي إلى ما يلي:

1— يتأثر الاستهلاك بالعادات والتقاليد القائمة في كل مجتمع كجزء من البناء الروحي إلى جانب تأثره بكميات السلع والخدمات المعروضة على المواطنين.

2— يتأثر الاستهلاك بالأخلاق والقيم والدين فقد تجد الخمر محرماً في الدول الإسلامية ومباح في اسكوتلاندا مما ينعكس على إنتاج واستهلاك هذه السلعة.

3— يتأثر الاستهلاك بالدعاية والإعلان والترويج للبضائع حيث يشرح العارض طريقة إنتاج السلعة وطريقة استعمالها أو استهلاكها والصيانة ويوضح بأن هذه السلعة إذا كانت لحوماً مذبوحة على الطريقة الإسلامية ولا تضر بالصحة العامة وغيرها من الشروحات عن هذه السلعة الأمر الذي يدفع الأفراد لاستهلاكها متأثرين بالدعاية والدين معاً.

4— يتأثر الاستهلاك بشكل ونمط الدولة القائمة فالاستهلاك في الدول الرأسمالية يختلف عن الاستهلاك في الدولة الاشتراكية وبالتالي فإن تعاليم وقوانين الاستهلاك تختلف من بلد لآخر استناداً للتشريعات القائمة.

5— يتأثر الاستهلاك بشكل الإنتاج هل هو احتكاري أم شبه احتكاري فإذا سيطر الاحتكار ترتفع الأسعار وينخفض الاستهلاك من السلع الإحتكارية وبالمقابل إذا اشتدت المنافسة تنخفض الأسعار ويزداد الاستهلاك وهذا الأمر يرتبط بقوانين الاحتكار وتشريعاته.

رابعاً: الاستهلاك والقومية والحضارة:

القومية هي مبدأ أيديولوجي وسياسي نشأ وتطور عبر التاريخ الطويل للأمم وقد لعب الدين دوراً هاماً في تكون هذا الفكر وتطوره وقد نظمت الثورة البرجوازية في أوروبا طريقة التفاعل بين الحياة الإقتصادية والحياة الإجتماعية والسياسية فظهرت الدولة الرأسمالية القومية — بريطانيا — فرنسا — ألمانيا، وبذلك انضمت العوامل الإقتصادية إلى العوامل الثقافية الاجتماعية في تشكيل الأمم والقوميات ولعب القانون دوراً في تشكيل نظرية العقد الإجتماعي بين الافراد ليكونوا أمة قومية — تقوم على هذا الأساس.⁽¹⁾

(1) سمير أمين : وحدة الأمة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 200 — 1995 ص 166 — 167

فالقومية لا وجود لها دون نظرية العقد الاجتماعي الذي ينظم الحياة السياسية لهذه الأمة وكذلك لا وجود للأمة دون تاريخها المشترك ولغتها والعصبية ووحدة العرق أو الدم فالعلاقة قوية بين مقومات الأمة وعقدتها الاجتماعي في إقامة الدولة التي تعتبر تنويجاً للقومية.

أما الحضارة فهي جملة إنجازات المجتمع المادية والروحية وغالباً ما تتم المقارنة بين الحضارة والثقافة، فالحضارة تعني الإنجازات المادية التقنية من أبنية وإنتاج وتطور إقتصادي والثقافة تمثل القيم الروحية لهذه الحضارة يقول الفيلسوف الألماني أوسوالد شينغلر (1880 — 1936) إن التطور الإقتصادي وإنتاج الخبرات المادية ينتهي عندما تتعرض الثقافة للجمود، فالثقافة القومية والروحية التي يمتلكها المجتمع هي التي تساهم في استمرار الحضارة وتطورها⁽¹⁾.

ويرى المفكر الإنكليزي أرنولد توينبي 1899 — 1981 أشهر فلاسفة التاريخ في العصر الحاضر أن الحضارة تمر بخمسة مراحل:⁽²⁾

— الولادة — النمو — الانعطف أو التحول — الانحلال — السقوط .

وهو بذلك استفاد من فكرة ابن خلدون في صعود الأمم وتراجعها.

وقد عدد الحضارات التي انتهت تاريخياً وقال بأن الحضارة الغربية هي القائمة والمسيطر في العالم ولها القدرة على الاستمرار دون السقوط بفضل العامل الإقتصادي الذي يدعم بقائها وتطورها.

فالحضارة التي تتضمن الإنتاج المادي من السلع والخدمات والبناء والعمران والجانب الروحي المتمثل بالثقافة والقيم والأخلاق تؤثر بشكل مباشر على الإستهلاك وبالتالي فالإستهلاك يصبح في هذا المقام متغير اجتماعي يندرج تحت قيم الإنتاج المادي لهذه الحضارة أو تلك ويتأثر أيضاً بقيمها الثقافية والروحية ويظهر ذلك من خلال التفاعلات التالية:

1— لكل أمة عادات وتقاليد خاصة بها فيقال أن الإنكليز يشربون الشاي البارد والعرب يهتمون بغرفة

الضيوف أو الصيوان واليابانيون لا يخصصون غرفة للضيوف والضيف يأكل وجلس في نفس المكان الذي يجلسون به أهل المنزل وهذه العادات والتقاليد تؤثر على الإستهلاك بشكل مباشر.

2— لكل أمة قيم وأخلاق خاصة بها نشأت مع تطور هذه الأمة فيقال العرب يغيثون الملهوف ولذلك

ظهر حلف الفضول ودعي النبي صلى الله عليه وسلم للانتساب إليه، في حين نلاحظ بعض الأمم

(1) مجموعة مؤلفين: المعجم الفلسفي المختصر، مرجع سابق ص196—197

(2) س. ي. بوبوف: نقد علم الاجتماع الرجوازي المعاصر، مرجع سابق 161—162

لا تنصف الغرب المظلوم، بل أصبحت الأمم الأوربية تصف المسلمين بالإرهاب رغم أنهم أصبحوا جزءاً من حضارة أمريكا أو بريطانيا.

3— حملت كل أمة عبر التاريخ الدين الخاص بها، الهنود (الهندوسية) — الفرس (زرادشتية) — الصين (كونفوشية) — العرب (الإسلام) — أوروبا (المسيحية)

وهذا الدين فيه من الأخلاق والقيم والمحظورات ما يفرض على الأفراد سلوكه وأتباعه فقد يحرم تناول لحم الخنزير والخمر فيحد من استهلاك سلعة ما ويبيح تناول جميع الأطعمة كما في الكونفوشية في الصين.

4— تسعى كل قومية لنشر حضارتها وقيمها وأخلاقها على الشعوب الأخرى وقد ظهر ذلك خلال الحملات القديمة بين الروم والفرس والعرب وظهر ذلك في فترة الاستعمار حيث عممت بريطانيا وفرنسا قانونها وشريعتها على شعوب الدول النامية التي استعمرتها ولم تأخذ بأعرافها وعاداتها وقوانينها.

5— تسعى الحضارة الأمريكية اليوم لنشر ثقافة الاستهلاك الأمريكية في لبس الجينز وتناول المهرغرغ وسماع موسيقى البوب ومشاهدة الأفلام الأمريكية، وهذا النمط لنشر الحضارة الأمريكية يؤثر على الاستهلاك المحلي ويدفع المستهلكين لتناول السلع الأمريكية، لذلك تم تأسيس مطاعم في أكثر دول العالم لتناول الأطعمة الأمريكية (ماكدونالد) حتى أن بعض العلماء وصف العولمة بالأمركة أي نشر ثقافة الاستهلاك الأمريكية على العالم بحجة السماح للآخرين بتصدير سلعهم لكل مكان من دول العالم.

إن مفهوم الحضارة و الثقافة يؤسس لقيم وعادات خاصة لكل أمة، لكنه لا يؤسس لتعميم أخلاق وعادات وتقاليد أمة ما على جميع الأمم حتى لو كانت دولة القطب الواحد، أي يجب الحفاظ على حضارة كل أمة وعلى ثقافتها من الذوبان في الحضارة الوافدة وبالتالي الحفاظ على نمط الاستهلاك المحلي من الانحلال في ثقافة الاستهلاك الأجنبية.

خامساً الاستهلاك وعلم الاجتماع الصناعي:

علم الاجتماع الصناعي هو مجموعة نظريات اشتراكية إصلاحية تقوم على فكرة الحتمية التكنولوجية التي تعطي العامل التقني دوراً هاماً في تطور الشعوب فإذا ازداد الإنتاج على الدولة إعادة توزيع الدخل لصالح الجميع وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية التي تقصدها الاشتراكية.

لقد نادى بهذا الاتجاه وفكرة المجتمع الصناعي كل من ريمون آرون الفيلسوف الفرنسي وهلدرايت وعالم الاجتماع الأمريكي (و.و. روستو) وذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

يرى آرون أن الرأسمالية والاشتراكية كل منهما يسعى للوصول إلى مجتمع الوفرة، لكن الرأسمالية بما تحمله من أفكار وإمكانيات تستطيع إنجاز المجتمع الصناعي وبالتالي تستطيع الرأسمالية إنجاز الثورة الصناعية الثانية وزيادة الإنتاج واستغلال الثروات الطبيعية ورفع إنتاجية العمل من أجل خلق مجتمع الوفرة وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لجميع السكان.

أما عالم الاجتماع الأمريكي روستو فإنه يعتبر في كتابه (مراحل النمو الإقتصادي — البيان الشيوعي)⁽¹⁾ الذي نشره عام 1960 أن مراحل النمو الإقتصادي هي الأساس والتشكيلات الإجتماعية التي نادى بها الماركسية غير واقعية وهو بذلك يقسم المراحل إلى ما يلي:

1— المجتمع التقليدي ويشمل هذا المجتمع مرحلة — المشاعة والعبودية — والإقطاعية بالإضافة إلى البلدان الضعيفة والتي كانت تحت الاستعمار، وهي مجتمعات زراعية تكون السلطة فيها لمالك الأرض الذي لا يشجع كثيراً على التطور.

2— المجتمع الإنتقالي: أو مرحلة خلق الشروط المؤهلة للإنتقال أي تظهر في هذا المجتمع المقومات الضرورية للإنتقال مثل الاكتشافات العلمية والإبداعات وتكون القومية الأداة الهامة لإيجاد الأساس التقني المادي.

3— مرحلة الانطلاق — الثورة الصناعية—: وتظهر من خلال تراكم رأس المال وحصول التطور السريع في الإنتاج الصناعي وقد ظهرت في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر ووصلت فرنسا وبريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر وألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

4— مرحلة النضوج أو السير نحو النضوج: حيث يرتفع الدخل القومي في هذه الفترة نسبياً وتتطور الصناعة بشدة وتظهر فروع صناعية متعددة حيث تستغرق هذه المرحلة من 50 — 60 عاماً حيث دخلت في هذه المرحلة انكلترا عام 1850 — أمريكا عام 1900 ألمانيا وفرنسا — 1910 اليابان 1940 الاتحاد السوفيتي عام 1950.

5— عصر الاستهلاك الشعبي العالمي: يتركز اهتمام المجتمع في هذه المرحلة على قضايا الاستهلاك ورفاهية السكان بالمعنى الواسع لهذا المصطلح واستناداً لمرحلة النضوج والثورة التقنية ينشأ

(1) س . ي . بوبوف: نقد علم الاجتماع البرجوازي، مرجع سابق ص 74— 77

مجتمع الرفاه العام الذي يمتاز بالاستهلاك الشعبي الواسع للبضائع ذات الاستعمال الطويل (السيارات التلفزيون — الأدوات المنزلية).

والشيوعية تميل بجوهرها للسقوط في عصر الاستهلاك الجماهيري الواسع، لقد أصدر روستو هذا التوقع وتحقق في عام 1990 عندما سقطت الدول الاشتراكية لأن طبيعة المجتمعات العالمية تتأثر ببعضها من خلال وسائل الاتصال وتوسع الرفاهية وبالتالي إذا لم تستطع الدولة إنجاز الرفاهية تتعرض للأزمات الساسية والإقتصادية.

من خلال استعراض نظرية علم الاجتماع الصناعي نلاحظ بأن الجانت الإقتصادي يلعب دوراً هاماً في تقدم المجتمعات أي تتضمن هذه النظرية فكرتين هامتين هما:

أ — الثورة التقنية العلمية التي تهدف إلى اختراع واكتشاف آلات حديثة قادرة على مضاعفة الإنتاج وقد ظهرت ثلاث ثورات صناعية الثورة الصناعية الأولى (البخار — الديزل) والثانية الآلات الحديثة التي تعمل بشكل اتوماتيكي والثورة الثالثة ثورة المعلوماتية في نهاية القرن العشرين . إن هذه الثورات تؤسس لإنتاج مادي متطور ومتفرع يقدم تشكيلة واسعة من السلع والخدمات للمجتمع البشري.

ب — الاستهلاك ويقصد علماء الاجتماع بهذا المصطلح نتائج الثورة الصناعية يجب أن تنعكس إيجاباً على السكان بزيادة الدخول وتشجيع الاستهلاك وهذا ما حصل في أوروبا حيث استطاعت الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية تخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور وتحقيق الضمان الصحي والضمان الاجتماعي وإزالة الهوة التي كانت قائمة بين العمال والملاكين وبذلك انتهى التناقض الذي كانت الاشتراكية تعمل لإزالته.

— إن اعتبار العصر الحالي عصر الاستهلاك يعني أن الثورات الصناعية قد حققت أهدافها المادية وأن المجتمعات بما تمتلكه من قيم وعادات وتقاليده وأنظمة وقوانين استطاعت أن تعمم الخير للجميع وبالتالي نصل لعصر الاستهلاك.

سادساً: الاستهلاك والفقير:

الاستهلاك ما هو متعارف عليه هو الجزء الأكبر من الدخل يتصرف به الإنسان لإعادة إنتاج قوة عمله واستمرار الحياة والتكاثر بحيث يؤدي ذلك مرة ثانية لإعادة إنتاج دخل جديد، فإذا توقف الاستهلاك توقفت عمليات البيع والشراء والبناء وتوقف الإنتاج ، وبالتالي لا تستمر الحياة الاجتماعية بدون الاستهلاك، فهل يؤثر الاستهلاك على الفقر أم العكس؟ وما هي العلاقة بينهما؟

الفقر من الناحية المعاشية والاستهلاكية هو الحرمان هو عدم قدرة الفرد على الحصول على ما يكفيه من الدخل لمواجهة أعباء أو تكاليف المعيشة.

فالفقير ينخفض استهلاكه عن استهلاك نظيره ذو الدخل المتوسط وكذلك لا يمكن مقارنة استهلاك الفقير باستهلاك الأغنياء.

إن أول من تحدث عن الفقر والفقراء هو الإقتصادي الإنكليزي توماس روبرت مالتوس عندما قال: إن العمال أنفسهم هم المذنبون والمسببون لما يعانونه من حاجة وجوع ومن أجل تحسين وضعهم عليهم تخفيض الإنجاب.⁽¹⁾

وقال أيضاً الفقير ليس له صحن على مائدة الطبيعة فالمرض والجوع والموت هو الذي ينتظره إن هذه النظرة التشاؤمية دفعت مالتوس للتأكيد على عدم إعالة الفقراء.

إن العلاقة واضحة بين الفقر والاستهلاك فكلما ازدادت حدة الفقر كلما انخفض استهلاك الفرد أو العائلة وكلما ازداد الغنى يزداد الادخار.

وقد ربط فلاسفة علم الاجتماع الصناعي الفقر بالمجتمعات التي مرت في المرحلة المشاعية والعبودية والإقطاعية و كانت مجتمعات زراعية منخفضة الدخل وكان الاستهلاك ضعيفاً أما المجتمعات الصناعية وخاصة عندما تصل إلى مرحلة الرفاه سوف تصل إلى عصر الاستهلاك الشعبي العالي. وبذلك يرى هؤلاء الفلاسفة بأن الفقر:

أ — يرتبط بالمجتمعات الزراعية ذات الإنتاجية المتدنية والتي تعتمد في إنتاجها على عوامل الطبيعة.

ب — يرتبط بالبطالة وانخفاض مستوى دخول الأفراد العاطلين عن العمل.

ج — يؤدي لانخفاض مستوى الاستهلاك وهذا ما يرفضه علم الاجتماع الصناعي لأن الرأسمالية في مراحلها المتطورة تعني زيادة الاستهلاك العام وتعني الضمان الإجتماعي لجميع أفراد المجتمع.

ومن جهة أخرى يؤدي الفقر لانخفاض الاستهلاك فكلما انخفض الاستهلاك ينخفض الطلب على السلع والخدمات ويضطر المنتجون لتخفيض العرض مما يدفع الاقتصاد للدخول في مرحلة الركود الاقتصادي لذلك لا بد من تدخل الدولة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء بحيث يؤدي ذلك لزيادة الطلب.

استناداً لذلك حددت الأمم المتحدة خط الفقر بدولارين في اليوم أي أن الفرد الذي يحصل على راتب شهري مقداره 60 دولاراً هو عند خط الفقر ولكي لا تتعمق ظاهرة الفقر عقد صندوق النقد الدولي مؤتمراً في نيجريا عام 1998 سمي (مؤتمر الإنصاف)

(1) أريك روك: تاريخ الفكر الإقتصادي ترجمة راشد البراوي، دار الكاتب العربي للنشر القاهرة 1968 ص 187—190

حيث دعا فيه لزيادة الإنفاق على الخدمات الإجتماعية وزاد حجم القروض الاستثمارية لكي
توظف الحكومات جزءاً منها في انتشار وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية دعماً للفقراء ولكن ليس حياً
بهم بل لأن انخفاض الدخول سوف تدخل الاقتصاد في حالة الركود وزيادة الدخول سوف تدفع الاقتصاد
باتجاه الراج.

ثالثاً: دور الاستهلاك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعاني الدول النامية من مشاكل وصعوبات داخلية وخارجية منها ما هو مرتبط بموارد الدولة وإمكاناتها المادية ومنها ما هو مرتبط بالخبرات الفنية والقدرات التكنولوجية ومنها ما هو مرتبط برأس المال والتكوين الرأسمالي

ولكي تبدأ هذه الدول يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو السبيل الذي يمكن اتباعه من أجل تحقيق نمو متوازن وهل هناك عوامل أساسية يمكن اعتمادها أكثر من غيرها ضمن السياسات العامة ومن أين ينبغي أن تكون البداية بالنسبة لسياسات التنمية؟ بالطبع لعبت الثورة الصناعية دوراً هاماً في تقدم الشعوب الأوروبية والأمريكية ثم تكررت التجربة ذاتها في دول جنوب شرق آسيا واليابان ليظهر للجميع بأن الصناعة هي وحدها القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني وهي قاطرة النمو، وبدون الصناعة والسياسات الصناعية لا يمكن أن تظهر التنمية.⁽¹⁾ وهنا يظهر السؤال المعاكس التالي: من هي الدولة التي اعتمدت في نموها وتنميتها على السياحة أو على الزراعة وحقت التنمية المطلوبة؟

لا تستطيع الزراعة ولا التجارة كقطاعات كبيرة في الاقتصاد الوطني تحقيق الترابطات الأمامية أو الخلفية ولا تستطيع الزراعة أو التجارة استهلاك المواد الأولية أو خدمات الطاقة. إن الصناعة بما تمتلكه من قدرات مادية وتقنية وعمالية وفكرية قادرة على تحريك عملية النمو وعلى إحداث التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية.

فالعمال في الصناعة يختلفون في طريقة تفكيرهم عن عمال الزراعة وينمو إدراكهم العلمي وتغيير طريقة حياتهم الاجتماعية نظراً لتعاملهم مع الآلات مع التقانات الحديثة المتطورة لذلك تؤثر الصناعة على العمال وحياتهم الاجتماعية وعلى أرباب العمل وتدفع بهم للتوسع بشكل مستمر.

إن الاستهلاك يرتبط بالدخل الذي يرتبط بدوره بالصناعة لذلك لا بد من طرح التساؤل التالي: أيهما يؤثر على الآخر الصناعة أم الاستهلاك، وهل تستطيع الدولة بما تمتلكه من قدرات أن تزيد حجم الطلب الكلي ليستوعب المنتجات الصناعية وبذلك تتحقق التنمية أم يعمل الاقتصاد بشكل عفوي للوصول إلى التنمية ودون تدخل الدولة.

(1) محمد وتيدي: متناقضات التنمية، مجلة دراسات عربية العدد 3 — 4 — 1997 ص 37

أولاً : الاستهلاك وتنمية الطلب:

يشكل الاستهلاك الجزء الأكبر من الدخل وفي ظل العدالة في توزيع الدخل يزداد الاستهلاك ليصل إلى 90% وأحياناً 95% من حجم الدخل القومي، ويشكل الاستهلاك بفرعيه الحكومي والشعبي جزءاً من الطلب الكلي لأن هذا الأخير يتضمن ما يلي:

الطلب الكلي: 1- الاستهلاك الشعبي

2- الاستهلاك الحكومي

3- الاستثمار الخاص

4- الاستثمار الحكومي

فالاستهلاك بمفهومه الواسع يتضمن الاستهلاك الشعبي والاستهلاك الحكومي والدول النامية ومنها سورية تعاني من تدني حجم الاستهلاك وتعاني من تدني حجم الاستثمار فأبي المتغيرين ينبغي على الدولة دعمه؟

وقبل تقديم الدعم ينبغي التعرف على حجم الاستهلاك في سورية

الجدول رقم (1)

يوضح تطور الاستهلاك الشعبي والاستهلاك الحكومي والدخل خلال السنوات المذكورة — مليار

ليرة سورية—

جدول رقم (1)

السنة	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الشعبي	الاستهلاك الكلي	الادخار	الدخل التصرفي	الاستهلاك	الاستهلاك الشعبي
1995	76.7	378.8	455.5	113.3	568.8	80%	66.5%
1996	81.3	489.7	571.0	102.4	673.4	84.7%	72.7%
1997	84.9	515.4	600.3	109.7	710.0	84.5%	72.5%
1998	88.5	542.3	630.8	105.8	736.6	85.6%	73.6%
1999	86.8	575.8	662.6	100.3	762.9	86.8%	75.4%
2000	112.2	572.7	684.9	142.9	827.8	82.7%	69%
2001	121.7	591.7	713.4	186.8	900.2	79.2%	65.7%
2002	124.8	605.2	730.0	207.7	937.7	77.8%	64.5%
2003	144.1	643.6	787.7	205.3	993.0	79.3%	64.8%
2004	174.0	810.0	¹ 984.0	285.2	1202.8	76.2%	61.8%
2005	186.7	1006.5	² 1175.2	270.6	1370.6	78.9%	66%

— المصدر : المجموعة الإحصائية لعام 2004 ص 580 — 581

المجموعة الإحصائية لعام 2005 ص 582 — 583

المجموعة الإحصائية لعام 2006 ص 580 — 581

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) مايلي:

1— أن الاستهلاك الشعبي قد تزايد من 66.5% عام 1995 ليصل إلى 75.4% عام 1999

ثم تراجع فيما بعد ليصل عام 2004 أدنى مستوى له 61%

(1) يطرح المخزون من الاستهلاك الكلي وهو بمقدار 66.4 مليار ليرة.

(2) يطرح المخزون من الاستهلاك الكلي وهو بمقدار 93.2 مليار ليرة.

2— إن الاستهلاك الكلي الحكومي والشعبي قد تزايد ليصل إلى 86% عام 1999 ثم تراجع فيما بعد ليصل إلى 76% عام 2004.

ويرجع ذلك للأسباب التالية:

1— دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود وذلك بعد أزمة الأسواق المالية في جنوب شرق آسيا وانخفاض أسعار الطاقة لتصل إلى 9 دولار للبرميل مما أدى لانخفاض الطلب العالمي على النفط السوري والصادرات السورية.

2— دخول الاقتصاد السوري مرحلة الركود في بداية عام 1999 نتيجة تراجع أسعار النفط وتراجع الصادرات حيث تلغ معدل النمو -1.9% عام 1999.

3— ظهور مواسم زراعية رديئة نتيجة الجفاف عام 1999 — 2000.

4— ثبات الأجر طيلة عقد التسعينات وحتى أواخر عام 2000.

5— ثبات أو شبه تراجع في الإنفاق الحكومي حتى عام 2000.

إن هذه الأسباب توضح انخفاض أو تراجع حجم الاستهلاك الشعبي والاستهلاك الكلي عام 2004.

أما عن علاقة الاستهلاك بالطلب فيوضحها الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) العلاقة بين الاستهلاك والطلب الكلي - مليار ليرة سورية -

السنة	الاستهلاك الشعبي	الاستثمار الخاص	الاستهلاك الحكومي	الاستثمار الحكومي	الطلب الكلي	الاستهلاك الشعبي الطلب الكلي
1995	378.8	87.4	76.7	68.0	610.9	0.62
1996	489.7	85.6	81.3	77.4	734.0	0.66
1997	515.4	65.3	84.9	90.1	755.7	0.68
1998	542.3	67.4	88.5	95.0	793.2	0.68
1999	575.8	62.2	86.8	91.5	816.3	0.70
2000	572.7	56.7	112.2	99.3	840.9	0.68
2001	591.7	81.0	121.7	117.1	911.5	0.65
2002	605.2	81.3	124.8	125.2	936.5	0.64
2003	643.6	88.3	144.1	160.1	1036.4	0.62
2004	743.6	159.7	174.0	141.3	1218.6	0.61
2005	913.3	184.0	186.7	166.2	1450.2	0.63

— المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

يلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

- 1— تزايدت نسبة الاستهلاك الشعبي إلى الطلب الكلي من 62% عام 1995 لتصل إلى 70% عام 2000 ثم تراجع بعدها ليصل إلى 63% عام 2005 ويرجع ذلك للأسباب التالية:
 - 1— انخفاض حجم الدخول بشكل عام.
 - 2— زيادة أعداد العاطلين عن العمل مما دفع الدولة عام 2002 لتأسيس هيئة مكافحة البطالة ومنح قروض للعاطلين عن العمل.

3— هجرة الرساميل الوطنية إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمارية أفضل.

4— زيادة حجم الادخار مقارنة مع حجم الاستهلاك حيث روصل الادخار إلى 20% في الأعوام الأخيرة.

5— زيادة معدلات الفقر حيث أشار تقرير الأمم المتحدة الإنمائي برئاسة الدكتور محمود عبد الفضيل إلى أن 11.4% من سكان سورية تحت خط الفقر أي حوالي 2 مليون نسمة أي يحصل الفرد منهم على 1458 ليرة شهرياً وحداً أعلى للفقر 2052 ليرة ويصل السكان تحت خط الفقر الأعلى 30% أي حوالي 5.3 مليون نسمة⁽¹⁾

نتائج قراءة الجداول الإحصائية:

1— إن الطلب في سورية لا يسجع على زيادة الإنتاج أي الأنتاج أكبر من الطلب ومع ذلك ارتفعت الاسعار بشكل كبير حيث وصل معدل التضخم 23% في أواخر عام 2006 وبداية عام 2007.

2— الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري لا يشكل نسبة كبيرة من حجم الطلب الكلي حيث يصل إلى 25% فقط في حين يصل حجم الإنفاق الحكومي في دول أوروبا إلى 50% من حجم الطلب الكلي.

ثانياً: الميل الحدي للاستهالك والمضاعف:

كما ذكرنا فإن الميل الحدي للاستهلاك هو الزيادة في الاستهلاك مقسومة على الزيادة في الدخل، وتفسير ذلك كلما ازداد الدخل ينخفض الاستهلاك ويزداد الادخار الأمر الذي يساعد على زيادة الاستثمار وتزداد التوظيفات خاصة إذا كانت الأرباح مرتفعة وتشجع على الاستثمار.

واستناداً للمعلومات الموجودة في المجموعة الإحصائية السورية تم إعداد الجدول التالي:

(1) هيئة تخطيط الدولة: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جدول رقم (3):

المضاعف	الميل الحدي للاستهلاك	الاستهلاك الناتج	الاستثمار الكلّي	الاستهلاك الكلّي	الدخل التصرفي	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
—	—	%97.7	155.5	445.5	568.8	570.9	1995
—	1010	%82.6	163.0	571.0	673.4	690.8	1996
1.38	0.82	%80.5	155.4	600.3	710.0	745.5	1997
5.8	0.83	%79.8	162.4	630.8	736.6	790.4	1998
—	1.20	%80.9	153.7	662.6	762.9	819.0	1999
1.5	0.34	%75.7	156.0	684.9	827.8	903.9	2000
1.6	0.39	%73.2	198.1	713.4	900.2	974.0	2001
1.5	0.44	%71.8	206.5	730.8	937.7	1016.5	2002
—	1.04	%73.8	248.7	787.7	993.0	1067.3	2003
2.6	0.619	%73.1	301.0	917.6	1202. 8	1253.9	2004
47.6	0.979	%73.1	350.1	1082. 0	1370. 6	1479.6	2005

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام 2004 — 2005 — 2006

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) مايلي:

1— إن الميل الحدي للاستهلاك في بعض السنوات أكبر من حجم الدخل مثلاً في عام 1996 وكذلك في عام 1999 وفي عام 2003 هذا يعني إما وجود أخطاء في الحسابات أو ان الميل الحدي للاستهلاك هو أكبر من الواحد أي ان الافراد ينفقون من مدخراتهم أو الثروات الكتنزة.

2— إن المضاعف متقلب وغير مستقر ففي عام 1998 بلغ المضاعف 5.8 مرة وفي عام 2004 وصل إلى 2.6 وفي عام 2005 وصل إلى 47.6 وهذا يعود لتقديرات إحصائية غير دقيقة. والمضاعف المستقر حسب السلسلة الزمنية هو بين 1.5 — 2.6 مرة وهذا يعني أن الميل الحدي للدخار مرتفع وبالتالي يمكن تمويل المشا ريع التنمية من خلال المدخرات الوطنية، وفي هذا فإننا نقترح من نموذج دول جنوب شرق آسيا.

3— إن الميل الحدي للاستهلاك لا يعبر عن حالة جميع الشرائح والطبقات الاجتماعية فالفقراء يرتفع الميل الحدي للاستهلاك لديهم في حين ينخفض الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء أي تساعد هذه الحالة على التنمية لكنها لا تحقق العدالة الاجتماعية.

4— يوضح الميل الحدي للاستهلاك تطور وازدياد حجم الفقر ويعود ذلك لسوء توزيع الدخل القومي لذلك وضحت دراسة الفقر بأن نسبة من هم عند خط الفقر 30% من السكان أي حوالي 5.3 مليون نسمة.

ثالثاً: الاستهلاك ودور الدولة:

تسعى الدولة من خلال سلطاتها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هدفين أساسيين:

1— زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة عرض السلع والخدمات وتحسين ظروف الاستثمار لجذب المستثمرين وزيادة حجم التوظيف.

2— العدالة في توزيع الثروة أو تحسين ظروف الطبقات الفقيرة وبذلك تحقق الدولة العدالة الاجتماعية.

إن الإدارة الرئيسية التي تمتلكها الدولة لإعادة توزيع الدخل هي الضرائب التي تصب في الخزينة العامة ويعاد انفاقها على الخدمات وعلى الفقراء من خلال الضمان الصحي والاجتماعي وغيره وما نلاحظه في سورية يوضحه الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4):

السنة	عدد السكان مليون نسمة	الإنفاق على الخدمات الإجتماعية	حجم الانفاق العام	نصيب الفرد من الخدمات الإجتماعية (ليرة)
1995	14.3	40.3	162.0	2818
1996	14.6	46.2	188.0	3164
1997	15.1	47.3	211.1	3132
1998	15.4	50.5	237.3	3279
1999	15.9	52.0	255.3	3270
2000	16.3	54.8	275.4	3361
2001	16.7	67.3	322.0	4029
2002	17.1	75.1	356.4	4391
2003	17.5	99.5	420.0	5685
2004	18.2	107.9	449.5	5928
2005	18.4	119.6	460.0	6500

الخدمات الإجتماعية = الإنفاق على الإدارة المحلية — الاسكان والمرافق — الصحة و التعليم
— الثقافة

يلاحظ م نالجدول رقم (4) والجدول رقم (5) في الملحق مايلي:

1— إن دور الدولة مستقر بالزيادة فقد تضاعف نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية خلال عشر سنوات في حين ازداد عدد السكان بمقدار 4 ملايين نسمة خلال الفترة وهذا يتطلب زيادة في حجم التدخل الحكومي من خلال الإنفاق العام.

2— لا يتجاوز حجم الإنفاق العام 30% م حجم الناتج فالمؤشرات والمعايير الدولية تشير إلى معدلات تتراوح بين 40—50% ، فكلما ازداد حجم الغنفاق العام ازدادت العدالة في توزيع الدخل، وبالمقابل إذا انخفض حجم الانفاق العام تزداد الهوة ويعاد التوزيع لصالح الأغنياء

3— إن تراجع الميل الحدي للاستهلاك كما ذكرنا وانخفاض حجم الإنفاق الحكومي ونزايء معدلات الفقر تشير لتراجع دور الدولة في الاقتصاد وفي النواحي الاجتماعية ولا يعكس ذلك تبني اتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي لأن اقتصاد السوق الاجتماعي يعني العدالة في توزيع الدخل ويعني زيادة حجم الإنفاق لانصاف الطبقات الفقيرة.

رابعاً: تطوير العادات الاستهلاكية:

تشكل العادات الاستهلاكية جزءاً من حياة الأمة وتساهم في بناء نموذج إقتصادي يميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات، لذلك يقال: بأن اليابانيون يمتازون بحب العمل والتضحية في سبيل إنجاح المؤسسة التي يعملون بها، والانكليز يؤسسون للإقتصاد وأساليب الإدارة حتى في المنازل، والألمان يمتازون بحب النظام بل يعبدون النظام، وهذه المؤشرات تنعكس إيجاباً على عاداتهم الاستهلاكية وعلى طريقة التعامل مع السلع والخدمات.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن تطوير عادات الاستهلاك؟ وهل يؤدي تطوير عادات الاستهلاك لزيادة معدلات النمو الإقتصادي؟

لقد تميز الشعب السوري شعب بلاد الشام بالعادات التالية:

- 1— مساعدة الغريب ونصرة المظلوم والتكافل الاجتماعي ومساعدة أبناء الحارة لبعضهم البعض اتجاه الآخرين وتبادل الأطعمة والمساعدات.
- 2— تناول الفاكهة والخضار في فترة نضوجها (المواسم) بحيث تلائم الجسم مع هذه المواسم وتطوراتها.
- 3— الطبخ يعتمد على الحبوب والخطار وهو ليوم واحد فقط (في كل يوم طبخة).
- 4— اللباس المعتمد للرجال والنساء هو لباس يخص كل مدينة أو منطقة.
- 5— السكن ريفي المنزل يضم عدة غرف مع فسحة كبيرة للتهوية.
- 6— الأفراس جماعية ويحصل فيها التكافل الاجتماعي سواء بالمشاركة أو تناول الطعام الجماعي.

- 7— الموساة في أوقات الأحران وتقدم الطعام لمن تعرض لمصيبة أو الوفاة.
- 8— تبادل الزيارات والسهرات بين أبناء الحي أو الحارة أو الأقارب وقد استمدت هذه العادات من صلب الدين الإسلامي والدين المسيحي.
- 9— التعاون في أوقات الموسم الرديئة وفي اوقات الشدة والمصائب فيقال (الحمل على الأجاويد خفيف).
- إن هذه العادات الإجتماعية كانت توفر للإقتصاد السوري ما يلي:
- 1— تشغيل كل العمال سواء من خلال العمل لدى الصناعي أو التاجر أو من خلال المساعدات فيما بين الفلاحين في أوقات الموسم.
 - 2— إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال المساعدات الإجتماعية أو من خلال المساعدة في الأعمال الخيرية.
 - 3— تخفيض جزء كبير من السلع للتصدير، فقد كانت السفن الفينيقية — رمزاً للخير والعطاء وكان طريق الحرير يبدأ بدمشق وكانت سورية تمول فرنسا بالحبوب خلال فترة الانتداب الفرنسي كما كانت تمول روما أيام الامبراطورية الرومانية.
 - 4— تساعد هذه العادات على تطوير وسائل الإنتاج والعدد المستخدمة في الحرف.
 - 5— الادخار ليوم الشدة والشدائد حسب طبيعة كل مرحلة وحسب عمل كل أسرة إن هذه العادات قد ساهمت تاريخياً في تشجيع العمل والإنتاج من جهة وشكلت طلباً كبيراً استطاع أن يستوعب الزيادة في الإنتاج من جهة ثانية.
- أما اليوم فقد تغيرت هذه العادات للأسوأ متأثرة بالعادات الأوروبية الوافدة التي لا يجلبها شعبها بالذات فكيف نقبلها نحن ونطبقها أكثر من أصحابها الأصليين.
- أي صارت العادات كما يلي:

- 1— انخفض حجم التعاون الإجتماعي في الريف والمدينة لدرجة لا يفضلها أحد الآن.
- 2— تغيرت عادات الطبخ وتناول الطعام وبفضل وسائل التبريد أصبحت ربة المنزل تطبخ لإسبوع وتضعها في الجمدة مما أثر على صحة الإنسان بشكل واضح والخضار والفواكه تعرضت للأدوية والمهرمونات فأصبحت تؤكل في كل موسم وهي ضارة بالصحة والدخل معاً.
- 3— اللباس أصبح أورياً بامتياز نشاهد ألبسة لكنها أنصاف ألبسة وذات أسعار خيالية.

4_ عادات الأفراح والأحزان أصبحت على عاتق الشخص صاحب المشكلة ولا يساعده أحد فأصبحت مرهقة مادياً.

إن تغير العادات السورية بهذا الاتجاه لا يساعد على زيادة الاستهلاك وزيادة الإنتاج وكان من أهم نتائج هذه العادات زيادة معدلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي، فقد وصل عدد عاطلين عن العمل إلى حوالي مليون عاطل عن العمل ووصل عدد الفقراء عند خط الفقر إلى 2 مليون فقير أي حوالي 11.5% من عدد السكان وعند خط الفقر الأعلى حوالي 30% من السكان وأصبحت الرساميل السورية تبحث عن معدلات ربح مرتفعة وخرجت إلى الدول العربية والأوربية تحثاً عن رغبتها.

والسؤال الآخر: هل يمكن إعادة تأهيل هذه العادات لكي تحافظ على جزء من هويتها وثقافتها الأصلية؟ بالطبع يمكن وقف تدهور هذه العلاقات من الأفضل باتجاه الأسوأ وذلك من خلال:

- 1_ التوعية الإجتماعية وإقامة الندوات الجماهيرية وإجراء الدراسات والأبحاث الاجتماعية التي تبين خطر هذا الانزلاق في المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات العامة والخاصة بحيث يمكن إيقاظ الضمير الشعبي الذي يجذب القيم والمثل العربية السورية الأصيلة.
- 2_ تحفيز رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة على الاستمرار بأعمال الخير والمساعدة الإجتماعية والعودة لإقامة منشآت صناعية في سورية أو تشكيل شركات مساهمة سورية قادرة على تشغيل العمالة السورية وزيادة الإنتاج.

3_ قيام الدولة بعدة إجراءات لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء بهدف زيادة حجم الاستهلاك الذي يساهم بدوره في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد السوري.

خامساً: تأجيل الاستهلاك تنمية الغد:

مقولة إقتصادية ظهرت في آسيا عبر السنين استناداً للمثل الشعبي (حبي قرشك الأبيض ليومك الأسود) على عكس ذلك ظهرت مقولات معاكسة في أوروبا استهلاك اليوم هو تنمية للغد. إن التجربة الأوربية ماثلة أمامنا في تفضيل الاستهلاك والتجربة الآسيوية واضحة مع نتائجها تأجيل الاستهلاك هو تنمية الغد فأى التجريبتين نتبع في الاستهلاك؟ وقبل أن نتخذ القرار علينا إيضاح آثار كل من الطريقتين:

أقامت التجربة الأوروبية في عصر الاستعمار على قاعدة ما نقص يمكن أن نعوضه من المستعمرات وكانت الاساطيل التجارية تجوب البحار بحثاً عن المواد الأولية، بهدف تصنيعها وإعادة تصديرها للمستعمرات نفسها فنشأت الصناعة وتطورت على هذه القاعدة وبالتالي يؤمن أنصار هذه التجربة ومواطنوها بالاستهلاك الوفير بهدف زيادة الإنتاج في المستقبل.

والسؤال المطروح طالما أن الموارد تأتي من المستعمرات فلماذا الادخار والتوفير ولما التقتشف؟

بالطبع قامت تجربة الدول الصناعية المتقدمة على مبدأ زيادة الاستهلاك اليوم هو تنمية للغد وأيدت أفكار اللورد كينز هذا التوجه بزيادة الإنفاق العام لكي يرفد الاستهلاك الشعبي فيزداد الطلب الذي يشجع بدوره على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الإقتصادي.

2— قامت تجربة دول آسيا اليابان ودول النمرور على مبدأ معاكس هو تأجيل استهلاك اليوم هو تنمية للغد أي إذا خفض المواطنون استهلاكهم فإن السلع سوف تعد للتصدير وإذا أحل المواطنون استهلاكهم سوف يزداد ادخارهم حيث وصلت معدلات الادخار ما بين 30 — 40% وهي من أعلى المعدلات العالمية(1) وظفت هذه الأموال في بالمصارف وبالتالي في إقامة المنشآت الصناعية الوطنية حيث كانت جميع دول النمرور لا تمتلك شركة واحدة على المستوى العالمي في حين وصلت في عام 2005 على مستوى كبير حيث تمتلك كوريا عشر شركات ضمن 500 شركة الأولى في العالم وتمتلك ماليزيا 10 شركات تم تصنيفها ضمن هذه الشركات وهي جميعها بجهود وطنية وملكية وطنية.

والسؤال المطروح: ماذا لو أن العادات الاستهلاكية قامت على مبدأ استهلاك اليوم ولم تدخر بهذه الطريقة؟

بالطبع لو أن المواطنين زادوا استهلاكهم اليومي ولم يدخروا فإن التراكم السريع الذي حصل لن يسرع عمليات البناء السريعة أي أن الاستثمار والتراكم كان سيتطلب فترة أطول أي تحتاج دول النمرور إلى 50 سنة لإنجاز ما أنجزوه خلال 25 سنة.

إن العادات الاستهلاكية الآسيوية وطبيعة الدين القائم على مبادئ الكونفوشية وتقديس العمل والاكتفاء بالاستهلاك الميسور والاهتمام بالادخار والبناء ساعد على إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية كانت نموذجية في العالم حيث اعتبرها جون بيج الخبير الإقتصادي في صندوق النقد الدولي (المعجزة الآسيوية) حيث أصبحت مثلاً ونموذجاً يمكن للجميع تطبيقه(2)

(1) رمزي زكي : المحنة الآسيوية، دار المدى دمشق 2000 ص48

(2) المؤلف: التجربة الآسيوية والدروس المستفادة منها، ص2

والسؤال الذي يشغل بال الكثيرين هو : أي النموذجين يمكن لسورية الاقتداء به؟ النموذج الآسيوي أم النموذج الأوربي؟

بالطبع تعتبر سورية أقرب في عاداتها وتقاليدها لدول جنوب شرق آسيا أكثر من قربها من أوروبا رغم العلاقات الإقتصادية المتينة والمتطورة مع دول أوروبا حيث يتم تصدير حوالي 44% من الصادرات السورية لأوروبا ويتم استيراد حوالي 24% من الواردات من أوروبا⁽¹⁾

لكن ثمة تساؤل مشروع: هل يقبل المواطن السوري تأجيل استهلاك اليوم بهدف استهلاك وفير في المستقبل؟

إن طريقة الحياة قد تبدلت والعادات أصبحت أقرب إلى النموذج الأوربي والمستثمر السوري أصبح أقرب إلى المستثمر الأوربي الذي يبحث عن الأرباح المرتفعة بغض النظر عن الدافع الوطني والتنمية الوطنية، لذلك لا أعتقد بأن ذلك ممكن الحدوث رغم أن الظروف تميل لصالح التجربة الآسيوية. إي نحن نسير في ركاب التجربة الأوربية وهذا يتطلب فترة طويلة نسبياً لإنجاز التنمية.

(1) المجموعة الإحصائية السورية لعام 2006 ص 330-331

رابعاً : المقترحات والتوصيات:

يعتبر الاستهلاك من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تشجع على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الإقتصادي، فالعلاقة عضوية بين الاستهلاك والإنتاج ولكي ندعم هذه العلاقة ونجعلها تخدم النمو الإقتصادي يجب علينا اتخاذ خطوات هامة في هذا المجال وهي:

1— استثمار العادات والتقاليد الإجتماعية السورية وذلك ضمن توجه حكومي شعبي معتمد لصالح التنمية الإقتصادية والإجتماعية يتضمن وعوداً بتحسين الظروف الإجتماعي مدعوماً بخطوات عملية هامة لتأكيد هذا التوجه.

2— الاستهلاك الشعبي هو متغير هام لدعم الإنتاج ولاستثمار هذا المتغير يجب إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء لأن الدولة وجميع الدول تعتمد الضرائب على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة ولتحقيق هذا التوجه ينبغي زيادة دخول العمل وتحسين ظروف ذوي الدخل المحدود.

3— لقد أصبح الفقر ظاهرة إجتماعية واضحة في سورية، وعلى الدولة الانتقال من أشكال الدعم بالاعانات والمساعدات إلى الدخل المباشر أي زيادة دخول العمل والفقراء لتصل إلى 60% من الدخل القومي واعتماد راتب لكل عاطل عن العمل والضمان الصحي.

4— الدين الإسلامي هو أحد أهم الأديان السماوية التي تؤمن بالوسطية وتبذ العنف والتطرف حتى في الاستهلاك حيث يؤمن الاسلام بالتوسط بالإنفاق والاستهلاك لذلك يجب استثمار هذه التعاليم لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في سورية.

5— تتبنى النظرية الكينزية مبدأ زيادة الطلب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وعلى الدولة دعم الطلب قبل العرض بزيادة الإنفاق العام ليصل إلى 50% من حجم الناتج فهو حالياً 25% أي يجب مضاعفة الإنفاق العام لخلق مبادرات هامة تدعم الاستهلاك ومن ثم تدعم الإنتاج.

6— الصناعة هي قاطرة النمو في الإقتصاد الوطني وبدون التطوير الصناعي والاهتمام بالصناعة لا يمكن بلوغ التنمية المطلوبة، ومن جهة ثانية فإن بلوغ المجتمع الصناعي الذي نادى به روستو والوصول إلى الرفاه الإجتماع لا يمكن أن يحصل بدون تطوير الصناعة والاهتمام بها.

السنة	عدد السكان مليون نسمة	الدخل القومي	نصيب الفرد من الدخل القومي (ليرة)	نصيب الفرد بالدولار	معدل نمو السكان السنوي	معدل نمو الدخل الفردي
1995	14.3	560.3	39227	784	_____	_____
1996	14.6	663.5	45230	904	%2.09	%1.53
1997	15.1	702.1	46601	932	%3.24	%3.09
1998	15.4	728.2	47061	941	%1.98	%0.95
1999	15.9	755.1	47516	950	%3.24	%0.9
2000	16.3	821.4	50329	1006	%2.51	%5.8
2001	16.7	892.9	53404	1068	%2.45	%6.1
2002	17.1	930.3	54311	1086	%2.39	%1.6
2003	17.5	980.7	55885	1117	%2.33	%2.8
2004	18.2	1167.1	64125	1282	%4.00	%14.7
2005	18.4	1329.9	72448	1448	%1.09	%12.9

الملحق : جدول رقم (5)

السنة	عدد السكان مليون نسمة	الإنفاق على الخدمات الإجتماعية	حجم الانفاق العام	نصيب الفرد من الخدمات الإجتماعية (ليرة)
1995	14.3	40.3	162.0	2818
1996	14.6	46.2	188.0	3164
1997	15.1	47.3	211.1	3132
1998	15.4	50.5	237.3	3279
1999	15.9	52.0	255.3	3270
2000	16.3	54.8	275.4	3361
2001	16.7	67.3	322.0	4029
2002	17.1	75.1	356.4	4391
2003	17.5	99.5	420.0	5685
2004	18.2	107.9	449.5	5928
2005	18.4	119.6	460.0	6500

الخدمات الإجتماعية = الإنفاق على الإدارة المحلية — الاسكان والمرافق — الصحة و التعليم

— الثقافة